نظرية تضافر القرائن عرض و مناقشة

المشرف الأستاذ الدكتور: عمار شلواي
طالب دكتوراه:جمال غشة
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة (الجزائر)

ملخـــص:

هذه الورقة البحثيّة الموجــزَة قــراءةٌ في نظريّة (تضافر القرائن) التي عَرَض لها الدكتور تمّـام حسّان في كتابه اللّغة العربية معناها ومبناها، وغاية الاهتمام وَضْع النّظريـة على محكِّ المناقشة إجابةً عن سؤالات الدّوافع والأهداف، ورصد المآلات في ميدان البحث اللّغوي.

Résumé:

Cet article a pour objet la convergence de la théorie et synergie des indices « présentées par Dr TAMMAM Hasan dans son œuvre : "la langue arabe signification et structure " ; comme sujet à débat afin ou répondre aux questions liées aux recherches linguistiques.

توطئـــــــــة :

إذا كان كشفُ المعنى هو الشَّاغل الأَساس الذي يرمي المتصدّي للتّحليل اللّغوي إلى تعمُّق أسراره وسَبر أغواره، فإنَّ الهدف واحدٌ وآليات النّظر متعدّدة، وقد جاءت نظرية د. تمّام حسّان المصطلَح عليها (نظرية تضافر القرائن) [1] في هذا الصّدد ناشدةً الشّمولية جامعةً بين القرائن اللّغوية وغير اللّغوية، وترصُد هذه الورقة معالم النّظرية محاولةً الوقوفَ على مُساءلات المرجعية ومسوِّغاتِ التّجاوز ومناقشة البديل وربط كل ذلك وغيره بملابسات زمانه وقوفا على الحال وتطلُّعا للمآل.

ولقد جاء كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) من الكتب القليلة التي وجَّهت اهتمامها إلى المنهج ولم يكن قصدُ صاحبه العنايةَ بالتَّفاصيل، لذلك كان لتلك الآراء و الاجتهادات أثرها الواضح في مسار البحث اللّغوي لما تميزت به من طرحٍ تَجديدي مؤسَّسٍ على منهج لغوي خالص قِوامُه بحث اللُّغة من داخل اللغة بحثا علميا موضوعيا، ولعلّ أهم ما تضمنّه الكتاب **نظرية تضافر القرائن** التي مثّلت الخيطَ الرابط في فكر الدكتور تمّام حسّان لما اطمأن إليه من كفاية في استحضار محددات لغوية وغير لغوية خدمةً للتحليل كشفًا عن المعاني، رافضة الاقتصار على قرينة واحدة مبْنَوِية كانت أم معنويةً مركزةً على التَّضافر تحقيقا للغاية الكبرى للغة وهي أمن اللبس، وهو الرّهان الذي يفرض التّضافرَ ويتيح التَّرخص متى تحققت تلك الغاية، ومن الحقّ أنْ نَقول إن نظرية تضافر القرائن لا تفي هذه الورقة الموجزة بالإحاطة بفلكها فهي من الاتساع بمكان، ولذلك فهي نظرة عجلى غايتها محاولة الإجابة عن تساؤلات تدور في ذهن القارئ، ودعوة إلى إعطاء النظرية حقَّها من الاهتمام ووضعها على بساط البحث ؛كشفا لنقاط القوّة من جهة للعمل بها ونقاطِ الضَّعف لتقويمها، تلك هي الغاية التي دعا إليها د. تمام حسان دعوة واثقة ملؤها الإيمان بحاجة الحقائق العلمية إلى النِّقاش العلمي البنَّاء الذي يكون أوفى نفعا إنْ هو صدر عن رؤية ناقدة مقوِّمة، ولا يكون له ذلك إنْ كان صدورُه عن المدح والثناء، وقد ارتضينا أن نعالج كل ذلك في النقاط التالية :

1ـ قراءة في الجهاز المفاهيمي للنظرية.

2ـ منضودة القرائن.

3 ـ مناقشة النظرية.

ـ نظرية القرائن بديل عن العوامل.

ـ نظرية القرائن بين العلمية و التعليمية.

4ـ نتائج وخلاصات

1. **قراءة في الجهاز المفاهيمي للنّظرية :**لا شك أنَّ المصطلحات محكومةٌ بمفاهيمها ؛ فإذا اتَّضحت المفاهيم فُهم كل مصطلح على وجهِه، وتحققت من وراء ذلك السّلامة في الإجراء، والحقيقة التي يجب أنْ نُصارح بها هي: أنَّ النَّظرية افتقدت إلى حدٍّ ما ضبطَ الكثيرِ من المصطلحات، ويبدو أنَّ د. تمام قدّم النظريّة مُنطلِقًا من رُؤية مسلّمةٍ بالوِحدة المفهومية لبعض مصطلحاتها، غير مباليةٍ إلى الاختلافات التي قد تحُول دون الفَهم الجيّد الذي ينتج عن الفُهُـوم المختلفة التي ترك عدم تحديدها مجالا للتّساهل في الفهم و الإجراء، ومدارُ القراءة أربعةُ اصطلاحات هي:

1. القرينـــــة :

قال ابن منظور (ت 711ه): " قرنت الشّيء بالشّيء وصلته وقرن الشيء بغيره قرنا شدّه إليه، وكل منهما قرين أي صاحب أي ملازم "[2].والقرينة على وزن "فَعِيلَة بمعنى الفَاعلة مأخوذ من المقارنة "[3]. وتكاد تجتمع التّعاريف اللّغوية للقرينة في التأكيد على فكرة التّلازم وربط القرينة بالملازمة فهي علاقة وجودية بين شيئين بينها اتصال لا يقبل الانفصال.

أمّا في الاصطلاح فقد كان للمصطلح حضورٌ في بيئات فكرية متعدِّدة تعاورتة بما ينسجم وطبيعة اهتمامها، وليست الغاية هنا أنْ نتتبّع تلك التّعريفات، بقدر ما يهمنا بأيّها أخذ الدكتور تمّام حسّان، أوّل ما يلفت الانتباه أنّه عرض النّظرية في كتاب(اللغة العربية معناها و مبناها) ولم يقدِّم لنا تعريفا لمصطلح القرينة، وتأخَّر ذلك إلى سنة (1993) حين صدر كتاب (البيان في روائع القرآن) الذي خُصّ بعرض النَّظرية في جانبها التطبيقي مستدركا ما افتقر إليه الكتاب الأول، وجاء تعريف القرينة المعنوية بأنّها:" **العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر وذلك كعلاقة الإسناد** "[4]، أمّا القرينة اللّفظية فهي:" **عنصر من عناصر الكلام يُستدلُّ به على الوظائف النّحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللّفظ فاعل وذلك مفعول به أو غير ذلك** "[5]، الواضح من هذين التعريفين أن القرينة المعنوية هي العلاقة بين مفردات التّركيب الجُملي، والقرينة اللّفظية عنصر لغويّ دالٌّ على الباب النّحويّ، ومن ثمّ على الوظائف النّحوية التي يؤديها العنصر المنتمي إلى مبنى تقسيمي معين، وقد تتبع أحد الباحثين مدار مصطلح القرينة في مناحي معرفية متعددة فانتهى إلى القول :" ولم يُوقف على هذين التعريفين فيما رجع إليه من الكتب التي استعملت مصطلح القرينة، أو الكتب المخصصة لتعريف اصطلاحات العلوم والفنون ويبدو أنّه ـ يقصد د. تمّام حسّان ــ استنبطها من ينابيع صدره وهما يخالفان ما استقر عند علمائنا في تعريف القرينة، إذ يجعل القرينة تتسع لتشمل الدّلالات الوضعيّة وما هو داخل في ذات المستدل عليه وهذا مخالف لما أجمع عليه علماء العربية والدراسات القرآنية في ضابط القرينة "[6]. ولكن ضبط مفهوم القرينة في تصوّر د.تمام حسّان يفرض تجاوز التعريف الاصطلاحي إلى الإجراءات العملية، ومحصول النّظر أنَّ كثرة استعمالاتها على مستوى النّحو جاءت بمعنى العلامة أو

الدّليل المعنوي أو اللفظي الذي يعين على كشف العلاقات بين عناصر التّركيب و تحديد الوظائف النّحوية ومن ثمَّ الوصول إلى تحقيق الفهم وتحديد الدلالـة.

3) التّضافـــر: جاء في معجم مقاييس اللّغة :" الضّاد والفاء والرّاء أصل صحيح، وهو ضم الشَّيء إلى الشيء نسجًا أو غيره عريضا. ومن الباب ضفائر الشعر، وهي كل شَعَر ضُفِر حتى يصير ذؤابة..."[7].

والتّضافر أحدُ مبدأين قامت عليهما نظرية القرائن بينهما صّلة وثيقة هما : مبدأ تضافر القرائن ومبدأ الترخُّص فيها، و المبدأ الأول هو المبدأ الأَسَاس الذي جاءت النَّظرية مؤكِّدة عليه مُنَاهِضَةً الاعتماد على قرينة واحدة في الكشف عن المعنى، حيث رأى الدكتور تمَّام أن العَلامة الإعرابية شغلت فكر النّحاة فلم يوزعوا اهتمامهم بين جملة القرائن بالقسطاس، ولا ينبغي أن يُفهم ذلك على أن النّحاة غفلوا على قيمة تلك القرائن في بيان المعنى النّحوي، بل كان حاضرا بالضَّرورة في معالجاتهم المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في الكشّاف في تفسير قوله تعالى :[أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَـــاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ ويَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّـــه] [الزمـــر 09] حيث قال :" تقديره : أمَّن هو قانت كغيره، وإنما حذف لدلالة الكلام عليه ؛وهو جَرْيُ ذكر الكافر قبله، وقوله بعده:[قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذِينَ يَعْلَمُوَن وَ الذِينَ لَا يَعْلَمُونَ][الزمر 49]"[8]، فاستدل في تعيين المحذوف بقرينتين مقاليتين : القرينة السابقة و القرينة اللاّحقة.

لكنّ الذي غفل عنه النّحاة أنّهم " **لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فُرادى في نظام شامل يفسر علاقة التّضافر على بيان المعنى** "[9] ، إذا فالقول بمبدإ التضافر لا يعني غفلة النّحاة عن تلك القرائن إنما القصد أنّ تحليلاتهم النحوية لم تصدر عن تصوُّر شامل قوامُه النظر إلى القرائن بوصفها نظاما يحكمه رابط متين هو رابط التضافر، وقد أوقعهم غياب ذلك التصور مواقع التعليل والتخريج والحكم بالنّدرة والشُّذوذ، ويلحَّ د. تمام على هذا المبدأ ؛لأن اللّغة ظاهرة إنسانية و" **الإدراك الإنساني لا تُسعفه القرينة الواحدة؛ لأنّ من طبيعة القرنية أن تدخل في تحالف مع عدد من القرائن الأخرى تختلف كلّما اختلف المدلول**"[10]، والمعاني متعددة مفتوحة لا يؤمن اللّبس بينها إلّا بمجموعة القرائن التي تعتبر بمثابة محدّدات لها، ولعلّ هذا المبدأ يطرح السّؤال عن حدود هذا التضافر وترتيب القرائن في تضافرها بين القوّة و الضّعف وأيّها أحقُّ بالتّقديم وأيّها أحقّ بالتّأخير أو التّرخص، فالرّتبة مثلا مع المّعربات أقل أهمية من العلامة الإعرابية، وهي المتقدّمة على كلّ القرائن مع المبنيات، ولذلك فمبدأ التّضافر محكومٌ بأمن اللّبس، فمتى أُمن اللّبس ولو بقرينة واحدة جاز الاكتفاء بها، ومتى لم يكن ذلك وجب استحضار جملة القرائن التي تسعف على تحديد المعني وتجنّبُ اللّبس. وإذا كانت العبارة خِلوا من القرائن الموجهة للمعنى كانت فريسة اللّبس، مثال ذلك قولك :(زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته غاضبًا)، فأيُّهما صاحب الحال الزّائر أم

المَزُور ؟ فنعرف الغاضب منهما، وبذلك فالعبارة ـ في غياب القرينة الحالية ــ موضع لبس لعدم وجود قرينة مقالية تصرف حال الغضب لأحدهما دون الآخر. ومن ثم وجب ورود قرينة لفظية هي الضّمير المنفصل فتقول :(زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته **وأنا** غاضبٌ) أو تقول:(زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته **وهو** غاضبٌ).

3) الترخُّص : هذا المبدأ وثيق الصّلة بسابقه، فلا يُترخّص في قرينة من القرائن إلّا إذا نابت عنها قرينة أُخرى، فتتحقّق الإفادة بوجودها، وذلك مطلبُ اللّغة الأَسَاس؛ فالترّخص مرهونٌ بأمْن اللّبس، وبذلك فالأساس الذي يقوم عليه التَّرخص هو تضافر القرائن" **لأن تعدّد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى، ولأنَّ غيرها يمكن أن يغني عنها فيكون التَّرخص بتجاهل التّمسك بهذه القرينة** "[11]، ومن أصول النّحاة " الرّخصة مرهونة بمحلّها "[12] والرّخصة كما يعرفها السيوطي(ت911 هـ) هي :" ما جاز استعماله لضرورة الشّعر، ويتفاوت حسنا و قبحا، وقد يلحق بالضّرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج "[13] ويفرق د.تمام حسان" بين الرّخصة والترّخص بقوله :" **شرطها ــ أي الرّخصة ــ أنْ يُؤمن معها اللّبس وأن تكون من الفصيح من عصر الاستشهاد، أما نحن الآن فترخُّصنا في قرائن النّحو يقع من قبيل الخطأ إلا أن يكون ضرورة شعرية فتلك لا تقاس بقياس الصّواب و الخطأ وإنّما ينظر إليه بمنظار الحُسن و القُبح** "[14]، والفرق بين الترّخص وبين الأُسلوب العُدولي في قوله :"الأسلوب العُدُولي هو خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة، و لكن هذا الخروج و تلك المخالفة اكتسبا من الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها، و كما يكون فهم الترّخص من خلال الاعتداد بالقرائن يكون فهم الأسلوب العُدولي كذلك، فكلّ قرينة من القرائن صالحة أن يترخَّص فيها و يعدل عن الاعتماد عليها ولا فرق بين الحالين، ألّا أن الترّخص مغامرة **فردية** للفصيح من العرب القدماء لو تكرّرت من المعاصرين لعدت من قبيل الخطأ، و أن الأسلوب العدولي أورده من شاء في القديم و يورده من يشاء في يومنا هذا[15]"، والحديث عن الترخُّص مربوط بطبيعة النّص، فالقرآن الكريم ــ وهو النّص المنزّه عن اللّبسِ ـ لأنّه " **أعظم النّصوص وفاء بتقديم القرائن عندما يعرض اللّبس في اللّفظ أو في التركيب**"[16]، ومن أمثلة الترخّص في القرآن الكريم قوله جل و علا: **[قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ]** [طه 63]. وهو ترخص في قرينة العلامة الإعرابية رفع اسم (إنّ) وحقّه النّصب، ولقد كانت هذه الآية الكريمة محطّ تخريجات وتأويلات النّحاة، ذلك لعدم انضوائها تحت مظلّة القاعدة التي تلزم اسم إن النّصب، أما د. تمام فرأى أنّ علّة الترّخص هي : "**المناسبة الصّوتية هي التي دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية** ؛ لأن الرّتبة و اقتران الخبر باللّام أوضحا أن لفظ (هذان) لا يمكن أن يكون إلا اسم (إنّ) ولم يعد للعلامة الإعرابية ما يحتم الاحتفاظ بها[17]. أي أن قرينتي الرّتبة و التّضام أغنتا عن قرينة العلامة الإعرابية.

أما "الحديث النبوي الشّريف فظاهرة الترخص فيه أقل من الشّعر و القرآن كليهما"[18]، ومن أمثلتها قوله صلى الله عليه وسلم :" **مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثم أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ. كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ** "[19]، وامتثالا إلى قاعدة مخالفة العدد المفرد المعدودَ في التذكير و التأنيث، فإن ذلك يقتضي تأنيث (ستة) لأنَّ المعدود مذكر(أيام)، وقد لجأ النحاة إلى تقدير مضاف محذوف فقالوا : أي بأيام ستِّ ليالٍ[20].

وأما الشّعر فهو كلام خاص محكوم بقواعد اللّغة من جهة، وبقواعد الوزن و القافية من جهة ثانية، ولما كان الأمر كذلك سوّغ للشّاعر الترخص في بعض القواعد الصّرفية و النحوية، في مواضع محددة هي المسماة اصطلاحا الضّرورات الشّعرية، وقد اختلف النّحاة حول الضّرورة أهي اضطرار أم اختيار؟، وقد جمع الوجهتين قولُ ابن عصفور (ت 669هـ) :"اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر. فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد من بُداً... وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه... ومنهم من لم يشترط في الضّرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا في الشعر ما لم يجز في الكلام لكون الشّعر موضعا قد أُلِفَت فيه الضّرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن أخذ بمذهبه "[21]، وعلى ضوء فهم النّحاة للضّرورة صدرت أحكامهم فقالوا بالنّدرة و القلّة و الشذّوذ، وتلك صورة من صور تسلط المعيار على الاستعمال، نجد من شواهدها ما كان من مُساجلات مباشرة بين أبي اسحاق الحضرمي (117 هـ ا) الذي قيل فيه :"أوّل من بعــج (فَتَقَ) النّحو ومدّ القياس وشرح العِلل"[22] وبين الفرزدق ت (114هـ)، ، الذي قيل فيه " لولا شعر الفرزدق لذهب ثلثُ اللغة ولضاع نصف أخبار النّاس "[23]، ومن نماذج مواضيع تلك المساجلة بينهما البيتُ الشَّهير {الطويل}[24] :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدعْ من المالِ إلّا مُسْحَتًا أَوْ **مُجَلَّفُ**

وقد خطّأه ابن أبي اسحاق " لرفعه قافية البيت وكان حقها النّصب لأنها معطوفة ــ كما يتبادر ــ على كلمة (مُسحتا)المنصوبة، أو بعبارة أدق لأنَّ القياس النَّحوي يحتِّم ذلك ويوجبه، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الروي في القصيدة "[25]، وقال ابن الأنباري " رفع مجلفُ على الاستئناف، فكأنه قال : أو مجلفُ كذلك، وهذا كثير في كلامهم "[26]، أما في ضوء مبدإ الترخّص فالدكتور تمام حسّان ينتصر للفرزدق، لأن " للشّعر لغة خاصة به أوضح ما يميزها هو الترخّص في القرائن حين يكون **المعنى هو الذي يقتضي القرينة وليست القرينة هي التي تقتضي المعنى** "[27]، تضع هذه العبارة الأخيرة أولية المعنى على القيود الصرفية و النحوية، ذلك لأنّ مطلب الشَّاعر فنيّ جمالي وبذلك سَوغ له التّرخص خدمة للمعاني ووفاء بشرط الفن و الجمال، ويرفض د. تمام موقف أبي اسحاق لأنه يمثل تحكيم المعايير النحوية في الاستعمال، و"كلام الفرزدق هنا يوحي بالفرق الضخم بين نوعين من المعايير ؛ أولهما معايير المتكلم التي يراعيها باعتبارها مستوى صوابيا اجتماعيا، وثانيهما معايير

النحوي التي خلقها بنفسه، ويريد أن يفرضها على الاستعمال و يتخذها مستوى صوابيا دراسيا، وإن المنهج اللغوي الحديث ليعترف بالمستوى الصّوابي االأول الذي دافع عنه الفرزدق وينكر المستوى الصّوابي الثاني الذي دافع عنه ابن أبي اسحاق "[28]، وقد أدت تلك المعيارية بالنّحاة إلى عدم الاعتراف بالتّرخص فكانت ميزة منهجهم [29]:

ـــ الطّعن على العرب الفصحاء.

ـــ كثرة القول بالشُّذوذ و النّدرة والقلة.

ـــ اللّجوء إلى التخريج على أصول لا تنسجم مع الشواهد لبعد متناولها منها.

4) التعليق :ما تزال نظرية النّظم التي أدلى بها شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)المعينَ المغدِق الذي يستسقي منه المهتمون بالدّرس اللّغوي، وهي المرجعَ الأساسَ الذي استل منه الدكتور تمّام حسّان نظريته، وقد دفعه الإعجاب إلى القول:" **ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السّياقية في تاريخ التّراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني**" [30]، والأهم في نظرية النّظم من خلال قراءة د. تمام هو ما اصطلح عليه الجرجاني بـ"التعليق" حيث قال:"و أما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النّظم و لا البناء و لا الترتيب **و إنمّا كان التّعليق وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية و المعنوية والحالية** "[31]، ويضيف مؤكّدا على ضرورة الأخذ بالتّعليق منهجاً في تفسير العلاقات النّحوية ؛ فهو" الفكرة المركزية في النّحو وأنّ **فهم التّعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية**، لأنّ التّعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى و أفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[32].

وتصوُّر د. تمام للتعليق يختلف عن تصوّر عبد القاهر الجرجاني، حيث ذهب إلى أنَّ نجاح عملية التّعليق كافية لنجاح عملية الإعراب مع انتفاء المعنى المعجمي، ودلّل على ذلك ببيت هرائي على نسْجِ بحر الكامل [33]:

قاصَ التَّجينُ شِحَـــــالَهُ بتريسِهِ الـ فَاخي فلمْ يَسْتَفْ بطاسيةِ البَرَنْ

ومع انتفاء المعنى المعجمي في نظره يمكن أن نُعرب هذا النّسق الهرائي فنقول :

قاص: فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

التجين : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

شحالَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ويواصل معربا مفردات النَّسق الهرائي، مدلِّلا على أن الإعراب هو ثمرة التعليق، منتهيا إلى تعديل مقولة النّحاة "الإعراب فرع المعنى "[34]، أي أنه يلزم " على المُعرِب أن يفهم ما يُعربُه مفردًا و

مركبا "[35]، والأصح في نظره أن نقيّد المعنى فنقــول :"الإعراب فرع المعنى الوظيفي"[36]، والمعنى الوظيفي هو معنى الجزيء التحليلي صوتيا وصرفيا ونحويا، وقد مكّن فهم العلاقات بين العناصر التركيبية للبيت من إعرابه كاملا رغم انتفاء المعنى المعجمي ومنه انتفاء المعنى الدّلالي، لم يسلم هذا الرأي من النقد، بل كان مثار نقاشٍ واسعٍ، نذكر من ذلك ما ما أورده د. أحمد سليمان ياقوت متسائلا ومناقشا[37] :

قاص : كيف يمكن أن ندرك أنها فعل ماض دون أن نعرف معناها، أليس ممكنا أن يكون اسم فاعل من قصا، يقصو أي تباعد؟.

التجين : كيف يمكن أن نعرب هذا اللفظ فاعلا دون أن ندرك ما هو الحدث الذي أسند إليه، أليس من الممكن أن يكون مضافا إلى قاص أي (قاص التجين)، دون أن يتغير الوزن.

ويواصل معددا ما تحتمله كلمات النسق الهرائي من إعرابات، منتهيا إلى أن " اللغة ليست قوالب شكلية مجردة يصب فيها أي كلام فسيقيم الإعراب، بل هي وظيفة اجتماعية قبل كل شيء العرض منها الإفهام"، والذي يبدو من مناقشة د. أحمد سليمان ياقوت أنّها لم تنقض رأي د. تمام حول إمكانية إعراب مفردات النّسق، وإنما قدّمت احتمالات إعرابية ممكنة وتلك الاحتمالات لم تخرج على الأساس الذي انطلق منه د. تمام وهو التعليق، وتجدر الإشارة إلى أنّ د. تمام قد عاد عن رأيه في مقال له تحت عنوان (ضوابط التوارد) نشر سنة 1985، حيث عمّق النّظر في التوارد المعجمي للكلمات الذي سبق وأن رآه جانبا أسلوبيا يتجاوز ضبط النّحو، وبذلك استبعده من القرائن اللّفظية، وتلك نظرة أدّت به إلى عدم التنبه إلى العلاقة الرابطة بين النّحو و المعجم، عن طريق رصد العلاقة بين الكلمات في التركيب، فتكون تلك العلاقة إما مناسبة معجمية وهي منبع الإفادة وإما مفارقة معجمية وهي منبع الإحالة فيكون الكلام معها غير مفيد على الحقيقة وهذه الإفادة هي التي اشترطها النُّحاة في قولهم :(الإعراب فرع المعنى) وهي الإفادة التي تنبني على المناسبة المعجمية[38].

[39]منضودة القرائن : تنقسم القرائن إلى قسمين هما :القرائن المقالية (لفظية ومعنوية)، والقرائن المقامية أو القرائن الحالية.ولا تتيح هذه الورقة تفصيلَ القول في كل قرينة من القرائن على حده، والرجوعَ بها إلى نصوص التّراث اللّغوي العربي، ولذلك نكتفي بالتمثيل لها في الخطّاطة التالية :

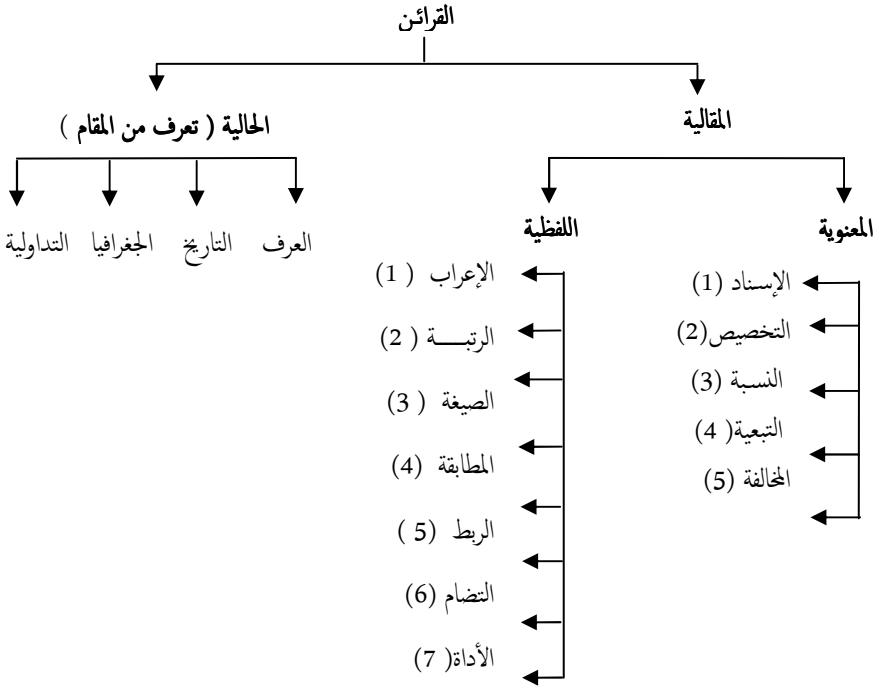

هذه جملة القرائن التي حاول د. تمام ربطها برباطِ نظرية شاملة، وقد بسط القول في كلّ قرينة وما يندرج تحت كلٍّ منها من فروع وتقسيمات، مركّزا على دورها في كشف المعنى، والملاحظ أنها مستمدة من أنظمة اللغة صوتا و صرفا و نحوا، ملخصّة نظرته إلى اللّغة على أنّها نظام مكوّن من نُظم فرعية، ومبينا دور المعنى المعجمي والمقام في الوصول إلى المعنى الدّلالي.

3 ــ مناقشة النظـــــرية : لاقت نظرية تضافر القرائن نقاشا واسعا من قبل المهتمين بالدّرس اللّغوي، وسنحاول الوقوف على نقطتين هامتين من نقاط ذلك النقاش هما :

1ــ نظرية القرائن البديل:

كُثر الحديث ماضيا وحاضرا في نظرية العامل، فلم يكن لمسألة من مسائل النّحو من تجدد الطّرح مثلما كان لها، وقد وجاءت مرافعات النقض و التجاوز متتابعة على مرّ الزمن ، مبتدؤها دعوة محمد بن المستنير قطرب ت (206ه) ثم دعوة ابن مضاء القرطبي (592ه) وصولا إلى العصر الحديث أين كتب لتلك الآراء البعث من جديد، وقد بسطت تلك الآراء في كتب كثيرة لا نرى من الضرورة أن نكرّر القول فيها. لكنّ الملاحظ أنها دعت إلى هدم الصّرح ولم تبنِ البَدلا، والذي ميّز طرح د. تمام أنـّه عزّز التّجاوز بتقديم البديل ـ في منظوره ـ وتلك ميزة حقيقة بالنقاش وخليقة بالبحث.

لم يشأ د. تمام حسّان لنظريته أن تكون نظرية في فهم التّركيب اللّغوي فقط، بل وضعها في مقابل نظرية قام عليها النّحو العربي كلّه وهي نظرية "العامل"، وبذلك فهي كفيلة بجعْلِ إعادة ترتيب ذلك البناء بأكمله، "و ينبغي ألاَّ يغيب عن بالنا أن رفض فكرة"العامل" لم تكن عملا يسيراً؛ لأنّه لا يعني مجرَّد رفضٍ لرأي في مسألة فرعية من مسائل النّحو، وإنَّما هو يعني هَدْمًا للبناء النّحوي كلِّه من أساسه، و هو يحتاج بالإضافة إلى هذا إلى **حُجج قوية لتبرير الهدم و حجج أخرى أشدّ قوةً لوضع أساس جديد**"[40].وهذا مبعث السؤال : ما الحُجج التي قدمها د. تمام لتكون مسوِّغا لتجاوز نظرية العامل ونقضها؟، يمكن استقراءُ أهمها وإجمالها في النّقاط التالية :

1- القول بتأثر النّحاة في نظرية العامل بالمنطق الأرسطي، وقد عقد في كتابه (مناهج البحث في اللغة) مقابلة بين مقولاته العشر وبين تفكير النحاة العرب، فكانت نظرية العامل تأثرا بمقولتين هما: [41]

- الفاعلية : نظرية العامل تنصُّ على أن الكلمات تكون إمّا فاعلة أو..
- القابلية: الكلمات عاملا بعضُها في بعض كما في منطق الأشياء في منطق أرسطو.

2- تأثره بالمنهج الوصفي، وقد ذكر في مقدّمة (كتابه اللغة العربية معناها ومبناها) قصده من الكتاب قائلا :" والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كلّه، **وهذا منبعثا من المنهج الوصفي**، وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التّحلي بما ينبغي لي من التّواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية التي تجري بعد سيبويه و عبد القاهر، أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها "[42].

3- يتعلق بقصور العلامة الإعرابية كما يراها في سببين [43]:

- أن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدًا من مجموع ما يمكن و ردوده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف و الإعراب المقدر للتعذر أو أقل الثقل أو لإشغال المحل و هناك المحل الإعرابي للمبنيات و المحل الإعرابي للجمل و كل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

- أننا لو افترضنا أنّ كلّ الإعرابات تمّت على أسَاس الحركة الظّاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أنّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحدًا و من هنا موضع لبس. و يوضح لنا ذلك بالمثال: (ضَـــرَبَ زَيْـــدٌ عَمْـــرًا) فزيد فاعل لتوفر القرائن التالية :

1 ـ ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغـــة)

2 ـ مرفوع (قرينة العلامـــة)
3 ـ العلاقة بينه و بين الفعل الماضي هي علاقة إسناد (قرينة التعليـــق)
4 ـ ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبـــــة)
5 ـ تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبـــــة)
6 ـ الفعل معه مبني للمعلوم (الصيغـــــــــة)
7 ـ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

و بذلك فزيـــد (فاعل) ليس لأنه مرفوع، بل هـــــــو فاعل بشفاعة سبع قرائن العلامة الإعرابية واحـــــدة منها، و يمكن أن نقارن بين هذه العبارات و تعريف النحاة للفاعل فهو عندهم "اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدَّم، أصلي المح و الصيغة "[44]، و هو بعبارة أخرى :" المسند إليه فعل على طريقة فَعل أو شبهه وحكمه الرفع "[45]. والحاصل ما يلي :

اسم ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة الصيغة
مسند إليه ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة الإسناد
فعل تام ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة التّضام
مقدم ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة الرتبة
على طريقة فعل ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة الصّيغة
فارغ من ضمير ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة مطابقة
حكمه الرفع ـــــــــــــــــــــــــــــــ قرينة العلامة

لا بدّ هنا من الإشارة إلى نقطة ذات أهمية بالغة، تتعلق بالجدوى من هذه المقابلة، فليس القصد منها البحث عن غفلة النّحاة عن قرينة من القرائن، كما أنّ الغاية ليست نفي الجدّة و الاجتهاد عن نظرية د. تمام حسّان، وكثير من الباحثين إذا أصّلوا تلك القرائن ووضعوا خطوط الوصل بينها و بين نصوص التُّراث اللُّغوي العربي اطمأنوا لذلك وطفّقوا النّظرية وزنها وكانوا في قيمتها من الزاهدين، وكأنّ د. تمام قال باكتشاف القرائن، وهو لم يقل ذلك وما كان ينبغي له، بل قال :" **لم يكن النّحاة غافلين عن قيمة هذه القرائن التي سوى الإعراب في إيضاح المعنى، ولكن قصور نظرهم تمثل في أنهم لم يدركوا خطر أي قرينة إلا حيث يتعذر الترخص فيها...والأمر الثاني الذي غفل عنه النحاة أنهم لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فرادى في نظام شامل يفسّر علاقة التّضافر على بيان المعنى** "[46]، وواضح من هذا القول أنّ الذي انفردت به النّظرية ليس القرائن إنّما مكمن التّفرد في منهج الجمع الذي جعل التضافر رابطا بين القرائن المختلفة، وليس للعلامة الإعرابية فضل على بقية القرائن إلاّ بما يقتضيه أمنُ اللبس.

بقي لنا أن نسأل عن سبب اختلاف العلامات الإعرابية، وقد فسر القدماء ذلك على هدي نظرية العامل، فقالوا :" الإعراب هو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظا أو تقديرا "[47]، أما د. تمام فيرفض أن يكون تغير العلامات سببه تغير العوامل ، والصّواب عنده أن أمر التغير معزوٌّ إلى العُرف، فاللغة منظمة اجتماعية عرفية، و" **الفاعل مرفوع لأن العُرف ربط بين فكرة الفاعلية وبين الرفع**[48]، ولو ربط العُرف بين فكرة الفاعلية وبين النَّصب لكان الفاعل منصوبا، والمقصود بالعرف هنا العرف الاجتماعي العام، لا عرف النّحاة الخاص، وللأول سبقٌ على الثاني سبقَ اللغة على المنهج، وسبق كلام العرب على قواعد النحاة، ولهذا الرأي ما يعضده في التراث اللّغوي العربي، فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول " **فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال ريض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد**"[49] فهذا القول وإن قال بالعُرف (الوضع) في اللّغة عموما فإنه لم يقل به في الإعراب خصوصا، وتفسير ذلك أنَّ النّحاة قعدوا لعرف خاص هو عرف العرب الموصوفين بالفصَاحة التي حددوا مكانها وزمانها، وبعد أن فسدت الألسن أصبحت وظيفة النحو تعليمية هدفها عصمة ألسنة اللاّحنين، أو بتعبير آخر الرجوع إلى العُرف السّليم.

لكن الذي ينظر إلى العلامة الإعرابية ضمن بقية القرائن يدفعه إلى السّؤال الباحث عن العلاقة بين نظرية القرائن ونظرية العامل النّحوي، أو كيف تعامل د. تمام مع العلامة الإعرابية ؟ بل ربما تراودُه فكرةُ أن النَّظرية مسلِّمة بقواعد الإعمال النّحوي وليست مناهضة لها، ذلك ما أشار إليه د.مصطفى بن حمزة قائلا : "وعلى العموم فإن الناظر في قرينة الإعراب لدى الدكتور تمّام حسّان يلاحظ أنَّها قائمةٌ على التّسليم بقواعدِ الإعمال و ضوابطِه، والدكتور تمّام ينقطع في كتبه عن هذه القرينة عن ربط العلامة بداعٍ سابق، فلهذا فإنّ نظرية تضافر القرائن التي أريد لها أن تكون بديلاً عن العامل هي نفسها تكرّس النَّظرية، و تعترف بها، و تقر مشروعيتَها"[50]. وقريب منه ما ذهب إليه د. ربيع سعيد الغامدي حيث رأى أنه يمكن التعايش بين نظرية العامل و نظرية تضافر القرائن قائلا :"وعندي أن **تضافر القرائن لا يعارض العامل النحوي** وسائر الأسس المتحدث عنها في هذا البحث، بل تعد زاوية أخرى للنظر لا يضيرها أن ترفد الزاوية الأخرى "[51]، ورأى د. عمر مصطفى أنّ " التعليق أمر خاص بالعملية الإعرابية التي تبين المعاني الوظيفية للكلمات في السّياق، **ولا يعني القضاء على خرافة العمل النحوي كما ذهب الباحث إليه**، إذ بين الإعراب و العامل فرقا كبيرا، فقد يجري هذا الكلام على الإعراب فيصبح التعليق هو الأهم بين القرائن التي ذكرها "[52]. والذي يتتبع ما أورده د. تمام تحت قرينة العلامة الإعرابية يجد أنه ينظر إليها كقرينة لفظية من جملة القرائن، غير أنه وضعها في مقدمة القرائن وفي ذلك إشارة إلى أهميتها، ويمكن القول إنَّ نظرية تضافر القرائن تعد نظرة إلى الإعراب بمفهومه الواسع لا بمفهومه الضيّق المحصور في العلامة الإعرابية.

2 ــ نظرية القرائن بين العلمية والتعليمية: ارتبط الحديث عن تيسير النحو العربي بالنظر في نظرية العامل، حيث رأى دعاته أنّها موطنُ الدّاء الذي يشتكي منه المعلمون و المتعلمون على السّواء ؛ فهي المسؤولة على تعقيد المسائل النحوية، فكان التيسير هو الدّافع إلى نقد نظام العوامل ومسوغ النقض و التّجاوز، فهل كانت نظرية تضافر القرائن وليدة الدوافع نفسها أم أنّ لها من اختلاف النّظر ما تفارق به كل أولئك غاية ومنهجا؟

يقف النّاظر في كتب د. تمام على مقولات لا تبتعد في دوافعها و غاياتها عن أقوال دعاة التّيسير، من أمثال إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس و عبد الرحمن أيوب وغيرهم الذين مثّلوا توجها عاما نظر إلى صعوبة النحو على أساس مشكلة اجتماعية حضارية تسترعي الاهتمام ومعاودة النّظر في منهج التّفكير النّحوي القديم، قال د. تمام " ولقد مُنيت الدّراسات اللُّغوية العربية مدّة طويلة **بسمة الصّعوبة وأحيانا بسمة التعقيد.** يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة ؛ وهؤلاء الذين لم يتخصصوا في اللغة من جهة أخرى ؛ والأجانب و المستشرقون من جهة ثالثة. **ولعل نعت الدّراسات العربية هذه النعوت إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها** "[53] ويضيف في موضع آخر " **حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه ؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه ؛ فتكلموا في جزئيات النّحو لا في صلب المنهج، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل... فاستطعت بجهدي أن أحدد لنفسي موطن الداء، وحاولت بجهد الطاقة آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج** "[54] وهذان القولان يشهدان بصلة القربى مع قول الأستاذ إبراهيم مصطفى " **أطمع أن أغير منهج البحث النّحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصْر هذا النّحو و أبدلهم من أصولا يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها "[55]**، تتفق وجهة النّظر عند تمام حسّان ووجهة إبراهيم مصطفى في أن الجهد في تيسير النّحو يجب أن يوجّه إلى المنهج متجاوزا النّظر في التّفاصيل، ومن مقوّمات المنهج عند تمام حسان أن تفسر العلاقات النحوية وفق مبدإ التّعليق لا وفق مبدإ العمل النّحوي، وبذلك ينتقل النّظر النّحوي من النّظرة الشّكلية إلى النّظرة المعنوية، وقد كان عيب الدّراسات اللغوية العربية "**أنها اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء"** ويقول إبراهيم مصطفى واصفا صنيع النحاة" رسموا للنحو **طريقا لفظية**، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع و نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى "[56]، وقد دفع هذا التشابه بين الوجهتين إلى القول : " **إنّ المرجع الفاعل في تفكير تمام حسان عند نقده للتراث هو صاحب إحياء النحو ومن تبعه واقتدى به فكونوا اتجاها ضاغطا على كل متناول للتراث، ورغم ما يبدو في قولنا من غرابة فتمام حسان كان مواصلة**

لمدرسة التيسير وتثبيتا لغاياتها أكثر منها قطعا معها وانتسابا للسانيات في صياغة عند نقد التراث النحوي، وإن كان استعماله للسانيات في صياغة هذه الأهداف أو صياغة بعض مآخذ الميسرين توهم بخلاف ذلك "[57]، ولكن التّاظر في نظرية تضافر القرائن يسارع إلى القول بأنها ابتعدت عن التيسير واتجهت إلى العُمق، يشهد بذلك التوسع في القرائن اللفظية و المعنوية ؛ فالفاعل يتطلب سبع قرائن والمفعول يتطلّب خمس قرائن، ولا قِبل للمتعلم باستحضارها أثناء تحديد وظائف العَناصر اللّغوية، **ذلك ما خلصت إليه قراءة أحد الباحثين فقال :" إن الكشف عن قرينة التعليق التي دعا إليها د/ تمام حسان تفوق صعوبتها بكثير صعوبة الكشف عن الحركة ؛ فالقرائن كثيرة جدا، بحيث يبدو العامل النحوي مقارنة بها ألعوبة أطفال "**[58]

لكن الذي ينعم النظر في جملة القرائن يرى بأن سلامة الإعراب متوقفة على الالتفات إلى قرائن التّعليق التي تتفاضل في قوة استحضارها وفق مبدأي التضافر و الترخص، ولا يمكن للمّعرب أن يعرب مفردات الجملة بقصر التّظر على العلامة الإعرابية وحدها، فلا شك أنه يستحضر في ذهنه القرائن المعنوية و اللّفظية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأبواب النحوية التي تشترك في علامة إعرابية واحدة. ومن هذه الزاوية يمكن أن توظف نظرية تضافر القرائن في تعليمية قواعد النّحو.

غير أن التّوسع في القرائن قد يكون مخالفا للتيسير الذي يقتضي الاختصار و التبسيط، ، وبذلك يكون د. تمام حسّان قد جاوز التيسير إلى العمق، ولم تكن الغاية منها تعليمية بقدر ما عنيت بإعادة ترتيب أبواب النّحو العربي وفق نظام القرائن، والذي يحيل النظر في (النّظام النّحوي) وهو الفصل الخامس في كتاب (اللغة العربية معناها و مبناها) يجد نفسه أمام نموذج نحوي جديد يختلف عن النّموذج الموروث، الوجهةُ فيه إلى المعنى والمنهج هو الجمع بين قرائن المقال و المقام والابتعاد عن التخمينات الظنية و التفسيرات الفلسفية، وقد كان لها أثر واضح في البحث اللغوي حيث استقلت أفردت الكثير من الدّراسات لبحث القرائن وتطبيقها على نصوص متنوعة، ، فقد توصلت إلى نتائج محمودة تقر بنجاعة اعتمادها نظرية في قراءة النّص، والاعتراف بقيمتها العلمية تقر الكثير من أقوال من كثير من الباحثين، وحسبُها من ذلك قول د.مصطفى حميدة: " ومع حرصي على الالتزام بالموضوعية المطلَقة في هذا البحث، ولأنّ أفْعَلَ التّفضيل ينبغي أنْ تُستخدم بحذرٍ في البحث العِلمي، أقول: إن نظرية"تضافر القرائن" **تعد أهمّ المحاولاتِ** لفهم النِّظام اللُّغوي للعربية وأبعدها أثرا؛ذلك لأنّها أوّل دراسةٍ في تاريخ النَّحو كلِّه تُقيم منهجًا على أساس"فكرة التعليق" فحوَّلت الدَّرس النَّحوي بهذا من **منهجه اللَّفظي** المتمثل في (الإعراب) القائم على فكرة العامل، إلى منهج (قرائن التّعليق) التي **تضع المعنى في المقام الأول**، و لعل أهم ما قدمته تلك النظرية للدَّرس اللُّغوي و للدرس النحوي بخاصة، أنَّها نظرت إلى اللُّغة

نظرةً شاملةً متكاملةً، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة (النظام الصّوتي والنّظام الصّرفي و النّظام النّحوي)"[59].

وفي الختام كلمة لا بدَّ منها تعترف للدكتور تمام بعبقرية فذَّة استطاعت أن تُقدم لنا هذه النظرية، التي تشهد بمنهج مُحكَم ونظرةٍ شَاملة، وقدرة فائقة على استحضار المعاني والمباني جنبا إلى جنب و بالقِسطاس حين التّعرض للتحليل، وذلك أمر غاب عن الكثيرين فأوقعهم القصورَ وفقدَ الشّمول، وخلاصة هذه المباحثة نوجزها في النقاط التالية،

ــ لا تفهم نظرية تضافر القرائن إلا وفق مبدأي التّضافر و التّرخص، وهما مبدآن صاغتهما قاعد لغوية عامة هي أمن اللبس؛ فهو شرط التّضافر ومتيح التّرخّص.

ــ يخلط كثير من الباحثين بين اكتشاف القرائن وبين منهج الجمع بين القرائن، فينفون عن التّظرية جديدها ويركنون إلى القول ليست التّظرية إلا جمع متفرق في نصوص التّراث.

ــ ظلّت نظرية العامل عصيّة على التجاوز، وما اعتبره د. تمام حسّان تجاوزا لم يكن له ذلك لأنّ النظرية لا تقدم الكفاية التفسيرية التي قدمها نظام العوامل، وقد كان للتّظرية التوليدية التحويلية أثرها في التمسك بقواعد الإعمال في التركيب اللّغوي.

ــ فارقت النّظرية جمود التّيسر وإن التقت معها في المنطلقات العامة، واتجهت إلى العُمق في نظرة توسّعية تبعدها عن مقتضيات التيسر وشروطه.

ــ يكمن فضل النّظرية ــ في نظرنا ــ في استيعابها فكرة النّظام ويظهر ذلك :

- على المستوى الصّوتي :الاستعانة بقرينتين صوتيتين: العلامة الإعرابية و النغمة.
- على المستوى الصّرفي:عرض تصور جديد لأقسام الكلم و تعدد المعنى الوظيفي.
- على المستوى النّحوي: النظر إلى العلاقات النّحوية بواسطة القرائن.
- على المستوى الدّلالي:استحضار المعنى الوظيفي(الصّوتي والصّرفي والنّحوي) والمعنى المعجمي دون إهمال ملابسات المقال بغية الوصول إلى تحديد المعنى الدّلالي.

الهوامش والمراجع والمصادر :

[1] اصطلح عليها الدكتور تمام بالقرائن، وسماها تلاميذه فيما بعد نظرية تضافر القرائن. ينظر : مصطفى حميدة، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، دار توبقال للطباعة، القاهرة، ط1، 1997 ص 67.

2 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، (د.ت)، 13/ 335.

3 محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1985، ص 183..

4 تمّام حسّان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني، دار عالم الكتب، ط1، (1413هـ. 1993م)، 1/ 8.

5 نفسه1/ 10.

6 ضياء الدين القالش، القرائن في علم المعاني رسالة دكتوراه، إشراف : أحمد محمد نتُّوف، (2010ـ 2011)، جامعة دمشق، كلّية الآداب و العلوم الإنسانية، ص 55.56.

7 ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق وضبط : عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، طبعة المجمع العلمي العربي الإسلامي، 1399هـ 1979م، 3 / 366.

8 الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق و تعليق و دراسة : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، ط 1، 1418هـ. 1998، 293/5.

9 التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين، جامعة أم القرى معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، د.ط، ص 47.

10 تمام حسّان، مقالات في اللغة و الأدب، دار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1427هـ. 2006م، 2/ 205.

11 البيان في روائع القرآن، دراسة أسلوبية ولغوية للنص القرآني، دار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1314هـ. 1993م، 12/1.

12 نفسه 230/1.

13 جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له : علاء الدين عطية دالا البيروني، ط2، 1427هـ. 2006م، ص 32.الازدواج يعني السجع ومنه قولهم : كثرة الشراب مبولة وكثرة الأكل مَئْوَمَة، والأصل مبالة و منامة. ينظر : هامش ص 32.

14 البيان في روائع القرآن، 224/1.وينظر:تمام حسان، التمهيد لاكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ، ص84.وينظر :اللغة العربية معناها ومبناها، ص 239.

15 البيان في روائع القرآن (مرجع سابق)، 1/ 443

16 تمّام حسّان، حصاد السّنين من حقول العربية، دار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2012، ص 71.

17 ــ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها (مرجع سابق)، ص 234، وينظر :البيان في روائع القرآن (مرجع سابق)، ص 250.

18 الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، ص 79.

19 أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، صحيح مسلم (المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم)، نَظر : محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1427هـ 2006م، مجلد 1/ 521.

20 أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت 616هـ، إعراب الحديث الشريف ـ تحقيق : عبد الإلاه نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1407هـ 1986م، ص 285.

21 ابن عصفور الإشبيلي (669ه)، شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق : صاحب أبو جناح، د. ط، القاهرة، 1971، 1/ 549.

22 شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1968، ص 23.

23 الفرزدق، الديوان، شرحه وضبطه وقدم له : علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1407هـ 1987م، ص8.

24 نفسه، ص 386، وينظر : أبو البركات ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تحقيق ودراسة : جودة مبروك محمد مبروك، راجعه : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ص 160.

25 شوقي ضيف، المدارس النحوية(مرجع سابق)، ص 23.

26 أبو البركات ابن الأنباري أ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تحقيق ودراسة : جودة مبروك محمد مبروك، راجعه : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ص 160.وينظر الديوان، ص 386.

27 الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، ص 78.

28 اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص 20

29ــ التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها (مرجع سابق)، ص 48. وينظر :البيان في روائع القرآن 1/ 224.

30 اللغة العربية معناها و مبناها(مرجع سابق)، ص 185.

31 نفسه، ص 188.

32 نفسه، ص 188.يعتبر د. تمام قرينة التعليق أم القرائن النحوية جميعا، والكشف عنها هو الغاية الكبرى التي يسعى إليها المُعرب، ومرد صعوبة الإعراب إلى صعوبة الكشف عن هذه القرينة المعنوية.ينظر: نفسه، ص 182.

33 ينظر :اللغة العربية معناها و مبناها، ص 183.

34 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العلمية، ط1، ، 1958، 302/1.

35 ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 165/2.

36 اللغة العربية معناها و مبناها، (مرجع سابق) ص 184.

37 أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو وتطبيقها في القرآن الكريم، شركة الطّباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981، ص80. وللمزيد ينظر :وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، (1427هـ.2006م)، ص 151. خديجة محمد الصافي، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السّياق، دار السّلام، مصر، ط2، (1433هـ 2002م)، ص 21.22.23.

38 ينظر، مقالات في اللغة و الأدب (ضوابط التوارد)، 1/ 137.

39 ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها، ص 190، وينظر : اجتهادات لغوية، ص 248. 253.

40 مصطفى حميدة، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية (مرجع سابق)، ص 63. 64.

41. ينظر : مناهج البحث في اللغة (مرجع سابق)، ص 21.22.23.

42 اللغة العربية معناها و مبناها (مرجع سابق)، ص 10.وينظر، مناهج البحث في اللّغة، ص23.

43 نفسه، ص 231. 232.وينظر: التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها، ص45.

44 ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، 83/2.

45 شرح ابن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985، 74/2.

46 التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص 47.

47 محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة بيروت، لبنان، طبعة جديدة، 1985، ص 31.

48 تمام حسّان، اللغة بين المعيارية و الوصفية، دار عالم الكتب، القاهرة، ط4، (1421هـ. 2001م، ص 53.

49 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص 49.

50 مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية و تركيبية، ط1، (1425هـ. 2004م)، ص 368.

51 محمد سعيد ربيع الغامدي، اللغة و الفكر في التراث النحوي العربي (مقال)، مجلة عالم الفكر، ع 3، م 34، ص 12.

52 عمر مصطفى، جولة مع تمام حسان في العامل النحوي (مقال)، مجلة اللغة العربية، دمشق، المجلد 20، الجزء 4، ص 879.

53 مناهج البحث في اللغة، (المقدمة)، ج.

54 اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص11.

55 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992 1413هـ، القاهرة، المقدمة.

56 نفسه، ص8.

57 عز الدين المجدوب، المنوال النّحوي العربي قراء لسانية جديدة، دار محمد علي، كلية الآداب سوسة، الجمهورية التونسية، ط1، 1998م، ص 43.

58 محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة (مقال)، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد 3، عدد 2، ربيع الأول 1422هـ. سبتمبر 2002م، مركز الملك فيصل، ص 165.

59 مصطفى حميدة، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجمة العربية (مرجع سابق)، ص67.وينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، ص 183.